خلال ترؤسه إجتماعاً لقيادات المؤتمر

الرئيس: عناصر الإرهاب تسعى مع «المشترك» إلى زعزعة الأمن والاستقرار

رأس فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- السبت، وبحضور الأخ المناضل عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام، اجتماعاً موسعاً مشتركاً ضم أعضاء اللجنة العامة وكتلتي النواب والشورى و الهيئة الوزارية

على أحزاب المشترك الاستجابة لدعوات الحوار والاحتكام للعقل حقناً للدماء

وجرى خلال الاجتماع الوقوف امام تطورات الاوضاع الجارية في الساحة الوطنية وتداعيات الازمة الراهنة التي تعيشها البلاد في ضوء المواقف المتعنتة لأحزاب اللقاء المشترك وما تقوم به من اعمال تصعيد وتخريب وقتل وإضرار بمصالح الوطن والمواطنين والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

وقد أطلع رئيس الوزراء المجتمعين على نتائج جولته الخليجية التي شملت كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين، والمباحثات التي أجراها مع قادة تلك الدول الشقيقة، والتي تناولت تطورات الاوضاع في بلادنا وشرح الموقف إزاء الجهود والمساعي الخيرة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لحل الازمة في اليمن وترحيب بلادنا بالمبادرة الخليجية والاستعداد للتعامل الإيجابي معها، وأهمية الجلوس على طاولة الحوار ترجمةً لما ورد في اتفاقية المبادرة الخليجية باعتبارها منظومة متكاملة غير قابلة للانتقاء أو التجزئة .

التأكيد على أهمية اضطلاع كافة المؤسسات بدورها إزاء ما يواجهه الوطن من تحديات

فيما أطلع وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي الاجتماع على تحركات الدبلوماسية اليمنية مع الدول الشقيقة والصديقة لشرح حقيقة الأوضاع في ضوء كافة التطورات، وما يتم بذله من جهود لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية التي تجنب بلادنا الفتنة .

وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية خلال الاجتماع على أهمية أن تضطلع كافة المؤسسات بدورها كل في نطاق اختصاصه واشراك كافة الفعاليات وعلى كل المستويات من أجل الوقوف إزاء ما يواجهه الوطن من تحديات نتيجة تلك الأزمة التي افتعلتها أحزاب اللقاء المشترك، واتخاذ القرارات المناسبة التي تكفل الخروج من تلك الأزمة، وبما يخدم مصلحة الوطن .

واستعرض فخامته كافة الجهود المبذولة لتجنيب البلاد الفتنة وإراقة الدماء التي يسعى إليها اللقاء المشترك وشركاؤهم، وصون أمن الوطن واستقراره ووحدته ومكاسبه العظيمة وثوابته على الرغم من كل الاستفزازات واعمال التعنت التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤهم في تنظيم القاعدة.

واشار فخامة الرئيس الى قيام اللقاء المشترك بالاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرقات ومنع وصول إمدادات الغاز والوقود الى المواطنين بالاضافة لضرب أبراج الكهرباء وأعمال القتل والاعتداء على الجنود أثناء أدائهم واجبهم في الحفاظ على الأمن والسكينة، ومنها ما حدث مؤخراً في مأرب وشبوة والبيضاء.

ولفت الى ما حدث في الماضي في كل من أبين وحضرموت، حيث استشهد عدد من الجنود أثناء أدائهم واجبهم، الى جانب تلك الأعمال التخريبية التي قامت بها عناصر احزاب اللقاء المشترك في كل من تعز وإب والحديدة وعدن من اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والاضرار بالأمن، وآخرها ما حدث يوم الاربعاء اثناء قيام العناصر التخريبية التابعة لتلك الاحزاب بمحاولة اقتحام مبنى مجلس الوزراء واذاعة صنعاء .

واكد فخامة الرئيس ان هناك قيادات في احزاب اللقاء المشترك متعطشة لإراقة الدماء وازهاق الارواح البريئة وتحميل السلطة مسؤولية ذلك لاستثارة الرأي العام وتضليله.. موضحاً أن العناصر الارهابية من تنظيم القاعدة والتي خرجت من عباءة حزب الاخوان المسلمين (التجمع اليمني للاصلاح) تسعى وبالتحالف مع احزاب اللقاء المشترك الى ارتكاب اعمال العنف والتخريب والارهاب بهدف زعزعة الامن والاستقرار والسلم الاجتماعي لتحقيق اهدافها التخريبية والارهابية والاضرار بمصالح الوطن والمواطن .

التعاطي الإيجابي مع المبادرة الخليجية كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء

وقد اجدد الاجتماع بالدعوات المتكررة لفخامة رئيس الجمهورية للحوار باعتباره الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن.. مطالباً احزاب اللقاء المشترك الاستجابة لتلك الدعوات والاحتكام للعقل وبما يحقق التفاهم ويحقن الدماء ويخدم المصلحة الوطنية.

كما جدد الاجتماع المشترك الترحيب بالجهود والمساعي المبذولة من الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، واكد التعاطي الإيجابي معها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء.

واشاد الاجتماع بالدعوات المتكررة لفخامة رئيس الجمهورية للحوار باعتباره الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن.. مطالباً احزاب اللقاء المشترك الاستجابة لتلك الدعوات والاحتكام للعقل وبما يحقق التفاهم ويحقن الدماء ويخدم المصلحة الوطنية.

كما جدد الاجتماع المشترك الترحيب بالجهود والمساعي المبذولة من الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، واكد التعاطي الإيجابي معها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء.

لجر الوطن إلى أتون الفتنة واراقة الدماء والاضرار بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين والسكينة العامة في المجتمع .

ماذا تبقى يا فندم..؟!

< من قال كلمة حق شعراً قطعوا لسانه.. ومن خطب الجمعة أمام ملايين اليمنيين داهموا بيته وأباحوا دمه..

ومن علّق صورة الرئيس في سيارته أو في مطعمه أو على منزله أحرق ودُمر وسُفكت دماء أصحابها..

من كتب وفضح جرائم المشترك والمرتدين، تشن ضده حملة إرهاب معلنة وغير معلنة..

ومن تشابه اسمه بغيره سُحل في شوارع صنعاء.. ومن بادروا وقاموا بالوساطة قُتلوا.. ومن.. ومن.. ومن.. !!

إن دماء أبناء اليمن في ذمتكم.. فأنتم المسؤولون عن حماية دماء وأعراض وممتلكات المواطنين وردع قطاع الطرق والقتلة والخارجين على القانون..

إن التسامح يزيد المجرمين توحشاً وبطشاً وإرهاباً.. ولعل غض الطرف عن أعمال التقطعات في الطرق ببعض المحافظات بدعوى مطالب حقوقية، دون عقاب وحساب قد دفعهم إلى أن يعتبروا اغلاق شارع الدائري أمام جامعة صنعاء والستين مروراً بشارع الزبيري اعتصاماً.. وكان ثمن التساهل عن ذلك، تماديهم في سفك دماء الشباب باطلاً لتحقيق مصالح ذاتية وحزبية..

محمد أنعم

وها هم اليوم قطاع الطرق والمخربون اضحوا يقطعون الشوارع التي تؤدي إلى دار الرئاسة.. بل صاروا يهددون نهاراً جهاراً وبكل وقاحة باقتحام دار الرئاسة..

يا سيدي إن القانون إذا لم يتم تطبيقه سيقود اليمن إلى كارثة وسيصبح كل شيء مباحاً..

القانون أكبر من المبادرات والاتفاقات.. والدماء أعظم عند الله من بيته الحرام.. وغياب تطبيق القانون حوّل صنعاء إلى متاريس لتوزيع الموت وسفك الدماء..

سيدي الرئيس.. لقد تطاول اللصوص على أفراد الجيش والأمن.. يقتلون ويعذبون ويضربون، وكل ذلك لإسقاط هيبة الدولة.. وإذلال حماة الوطن من أداء واجباتهم الدينية والوطنية.. ولم يلق القبض على مجرم واحد يحتمي داخل أوكار القتلة منذ بضعة أشهر..

إن الشعب ينتظر القرار منكم.. «إن البغاث في أرضنا يستنسر» - كما يقول المثل العربي.

benanaam@gmail.com

القى كلمة بلادنا أمام مؤتمر الأمم المتحدة

نائب الرئيس: النمو السكاني ومشكلة الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه اليمن

أكّد الأخ المناضل عبد ربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- أن الآليات والتشريعات الحديثة لمختلف مؤسّسات الحكم الرشيد في اليمن أسهمت كثيراً في القضاء على مختلف أشكال وممارسات الفساد وخلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي وتحرير التجارة مع العالم وتوفير متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

جاء ذلك في كلمة اليمن التي ألقاها الثلاثاء في مؤتمر الأمم المتّحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المنعقد في مدينة اسطنبول التركية، بمشاركة قادة الدول الـ(٤٨) الأقل نمواً في العالم ودول مانحة ومؤسّسات ومنظمات دولية.

وقال نائب الرئيس: "لقد أوشكنا على استكمال مفاوضاتنا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى تقوية شراكتنا الإنمائية مع الأشقاء والأصدقاء في ضوء الخطط الوطنية للتنمية وإعلان الألفية وبرنامج عمل بروكسل ٢٠٠١-٢٠١٠م وكما هو واضح في تقاريرنا المقدّمة للجنة التحضيرية لهذا المؤتمر".

وأشار نائب رئيس الجمهورية إلى أن التحدي الأكبر للجمهورية اليمنية يتمثل في استمرار النسبة العالية للفقر وأعداد الفقراء، لاسيما في الريف باعتبار أن ما يحدث من انخفاض في تلك النسبة بفعل الجهود التربوية يقابل بمعدل نمو سكاني مرتفع وتراجع نشاط وقلة إنتاج زراعي وارتفاع أسعار الغذاء والكوارث والأزمات الطبيعية وندرة فرص العمل.. لافتاً إلى أن تلك المجالات والتحديات ستظل محل اهتمام الدولة الأول مستقبلاً.

وقال: "لقد مرت الجمهورية اليمنية خلال عقدين من الزمن منذ العام ١٩٩٠م بعدد من التحديات الداخلية والخارجية، فبالإضافة إلى التحدي السكاني وشحة المياه والموارد الطبيعية ومشكلة الفقر والبطالة واجهت الدولة الفتية منذ بداية التسعينيات مشكلة قلة الموارد والتمويلات اللازمة لعملية التنمية وتحمّلت أعباء مقاومة الإرهاب والتطرّف الذي صار من أولويات عمل الدولة للمحافظة على أجواء الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي وفي إطار الحدود البرية والبحرية مع الدول المجاورة".

وأضاف نائب الرئيس: "كما تحمّلت هذه الدولة الجديدة بعد تاريخ ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م أعباء بناء وإنشاء وهيكلة مؤسّسات دولة الوحدة وترسيخ وممارسة المبادئ الديمقراطية الناشئة لخلق الأجواء الملائمة لممارسة الحرية السياسية والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة لديمقراطية ناشئة ووضع برنامج إصلاحات شامل جنباً إلى جنب مع مواجهة تبعات الاضطرابات في القرن الأفريقي والتي أجبرت مئات الآلاف من اللاجئين على النزوح إلى الجمهورية اليمنية، فضلاً عن عملية القرصنة في الساحل الصومالي وخليج عدن التي حمّلت اليمن تكاليف التأمين البحري على تجارتها ثم تلى ذلك عقد برنامج بروكسل ٢٠٠١-٢٠١٠م".

وتابع: "حيث عملت الدولة على تنفيذ خطتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر وفقاً للأولويات الوطنية وأهداف الألفية والالتزامات الخاصة ببرنامج عمل بروكسل".

واستطرد نائب رئيس الجمهورية: "لقد عملت اليمن جنباً إلى جنب مع مجتمع المانحين الدولي والمؤسّسات التمويلية الدولية بهدف حشد الموارد اللازمة لخطتي التنمية الثانية والثالثة وحقّقت في ذلك نجاحات لا بأس بها من خلال مؤتمري المانحين في باريس ولندن بالرغم من تأثر الأنشطة التنموية والاقتصادية والسياحية والتجارة والاستثمار بالممارسات الخارجة على القانون كالتمرّد المسلح في شمال البلاد والإرهاب العابر للحدود والقرصنة على سواحل اليمن والتي كلّفت الميزانية العامة للدولة مبالغ ضخمة على حساب مخصّصات التنمية".

وأردف الأمين العام: "كما واجهت اليمن خلال تلك الفترة بعض الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات وكذا تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض أسعار النفط وموارداً منه بالإضافة إلى التراجع في الإنتاج النفطي الذي تشكل إيراداته ٧٠٪ من الميزانية العامة لحوالي ٩٠٪ من الصادرات".

اليمن بحاجة إلى 20 مليار دولار لتحقيق أهداف التنمية

مقاومة الإرهاب والتطرّف صار من أولويات عمل الدولة

وأوضح أن الجمهورية اليمنية وبالقليل من الفرص والإمكانات والموارد المتاحة وأمام معدل النمو السكاني المرتفع وكذا التحديات الخارجية والداخلية مضت قدُماً في البرنامج الوطني الشامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية والتشريعية مع برنامج متكامل لمكافحة الفساد وكذلك لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية مستديمة، مستهدفة في ذلك التخفيف من الفقر والبطالة بالدرجة الأولى جنباً إلى جنب مع تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية والرفع من مستوى معيشة مواطني الجمهورية اليمنية.

وأشار إلى أن الجمهورية اليمنية كواحدة من الدول الأقل نمواً في العالم منخفضة الدخل تواجه فجوات تمويلية كبيرة لعملية التنمية والتخفيف من الفقر وبلوغ الأهداف، مبيناً أن الفجوة التمويلية لليمن قُدّرت مؤخراً بحوالي عشرين مليار دولار لتنفيذ أهداف الألفية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م.

وعبّر نائب رئيس الجمهورية عن تطلّع اليمن إلى الشركاء في مجتمع المانحين الدولي أشقاء وأصدقاء وكذا المؤسّسات التمويلية لسد هذه الفجوة الخاصة بأهداف الألفية وكذلك الدعم التمويلي لبرنامج القدرات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية وتنويع الصادرات وتوفير السلع والخدمات والتعامل مع المتغيرات المناخية.

وطالب بتسهيل انضمام الدول الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية ومعاملتها بشكل تفضيلي في اتفاقياتها وفي تسهيل وصولها إلى الأسواق وضمن الإطار المتكامل المحسن مع تفعيل الالتزام الخاص بتخصيص نسبة ٠,٢٪ من إجمالي الناتج القومي للدول المانحة كمساعدات رسمية للدول الأقل نمواً.

وأثنى نائب رئيس الجمهورية على جهود الحكومة التركية لاستضافتها هذا المؤتمر المهم الخاص بالدول الأقل نمواً.. معبراً عن سعادته بالمشاركة في هذا المؤتمر الدولي.

وعلى هامش فعّاليات المؤتمر التقى نائب رئيس الجمهورية بمسؤول منظمة التجارة العالمية باسكال هوردي، وبحث معه القضايا المتصلة بانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وإمكانات الدعم المقدمة لليمن للانضمام للمنظمة وسبل تصدير الخضروات والفواكه وإيجاد طرق مناسبة لذلك بما يحقق الفائدة المرجوة.

حضر اللقاء وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف، وعضو مجلس النوّاب ياسر العواضي، وسفير اليمن في تركيا عبدالقوي الإرياني.

أفراحنا بعيدنا الوطني تمنحنا حصانة الوجود وقوة الإيمان بالوحدة والثورة والجمهورية والديمقراطية

العيد الوطني الـ(21) للجمهورية اليمنية